موقف ايران من التغييرات السياسية في المنطقة العربية

أ . م . د ابتسام محمد العامري / رئيس قسم الدراسات الاسيوية

كغيرها من دول العالم شكلت لحظة انطلاق الثورات العربية مفاجأة لايران من حيث التوقيت والزخم فارضة عليها للوهلة الاولى سياسة الصمت لفهم حقيقة ما يجري ومعرفة ابعاده لكنها ما لبثت ان تحولت الى تصريحات غير واضحة المعالم لتتجه في النهاية الى سياسة متناقضة في توجهاتها واهدافها ، ورغم ما سببته هذه الثورات من ارباك في حسابات ايران الخارجية ، ورغم ان الحديث عن التغيير الذي ستتركه هذه الثورات على التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط الذي تشكل ايران احد اعمدته الرئيسية ، ورغم الضبابية التي تحيط بمدى قدرة ايران في الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة الا ان قراءة اولية لدور الثورات في تعزيز دور ايران او اضعافه تتنازعه رؤيتان هما :

اولا : الرؤية الايجابية والتي تنظر الى الثورات من زاوية انها عززت من موقع ايران ونفوذها مستندين في ذلك الى مسوغات عدة ابرزها : اطاحة هذه الثورات بالانظمة التي كانت موالية للولايات المتحدة ، ومعاداة الرأي العام العربي لاسرائيل والولايات المتحدة ، وان ما جرى يعد صحوة اسلامية ستصب في النهاية لصالح ايران ، وان الانظمة العربية الجديدة ليست لديها الاستعداد لاتخاذ اجراءات معادية لايران طالما لا توجد الاسباب المبررة لذلك .

ثانيا : الرؤية السلبية والتي تنظر الى الثورات من زاوية انها اضعفت من موقع ايران وادخلتها في مأزق حرج مستندة في ذلك الى مسوغات عدة ابرزها : سياسة قمع المتظاهرين المعترضين على نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩ نفرت الكثير من العرب من النظام الايراني ، وان الصعود التركي وموقف الحكومة التركية من قضية الحصار الاسرائيلي على غزة سحبا البساط من تحت اقدام ايران وادعائها بأنها قائدة معسكر الممانعة ، وان تداعيات الدور الايراني في العراق بعد احتلاله خلق معارضة له في المنطقة العربية ، وخسارة تحالف ايران – حزب الله لبريقه والذي وصل الذروة في اعقاب العدوان الاسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ واستغراق حزب

الله وانشغاله في شؤون السياسة الداخلية اللبنانية ، واخيرا فأن اتفاق العرب والايرانيين على كراهية اسرائيل لا يعني ان يترجم الرأي العام العربي ذلك عبر التعاطف مع ايران او اجندة سياستها الخارجية .

يمكن وصف السياسة الايرانية تجاه الثورات العربية ب " السياسة المتناقضة " ففي الوقت الذي دعمت فيه الثورات والاحتجاجات التي شهدتها كل من تونس ومصر والبحرين ورأت انها مستوحاة من الثورة الاسلامية الايرانية ، نجدها تعارض هذه الاحتجاجات في سوريا وتصفها بأنها شأن داخلي بل انها وصلت الى حد تأييد اجراءات الحكومة السورية واسلوب التعامل الذي اتخذته بحق المعارضين لها ، واصدار فتوى من قبل وكيل المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية " علي خامنئي " في العراق " محمد مهدي الاصفي " بتحريم التظاهر في العراق – في حين ان المرجعية الدينية في النجف ايدت التظاهرات واعتبرتها حق مشروع للشعب – .

ان التناقض الواضح في الموقف الايراني يعود الى ثلاثة عوامل تتحكم فيه هي:

اولا : تفضيل المصالح على المبادئ في السلوك السياسي الخارجي ، فأيران تنظر الى التطورات في المنطقة العربية بمنطق الدولة التي تعي مصالحها ، وليس الثورة التي تلتزم بسقف ايديولوجي ، ذلك لا يعني ان ايران استبعدت ايديولوجيتها في التعامل مع محيطها الخارجي بل تستخدمها في حال تطابقها مع مصالحها ، اما في حال التناقض ما بين الايديولوجيا والمصلحة فأن الثانية لها الغلبة على الاولى .

ثانيا : طبيعة التصنيف الايراني للانظمة السياسية العربية ومدى ثقلها السياسي وحضورها في المشهدين السياسيين الاقليمي والدولي ومدى تأثير ذلك الحضور على ايران ، وهذا مما حدا بطهران الى التقارب مع النظام الجديد في مصر ، وما السماح بمرور السفن العسكرية الايرانية عبر قناة السويس الى ميناء اللاذقية السوري سوى تعبير عن ذلك التغيير الذي اتت به الثورة المصرية من ايران ، ورغم هذا التطور الا انه من الصعب الحديث عن تغيير محوري في حركة العلاقات الايرانية . المصرية بعد الثورة نظرا الى اعطاء القادة الجدد في مصر الاولوية للقضايا الداخلية على الاهتمامات الخارجية ، كما ان حاجة مصر الى المساعدات الخليجية للمساعدة في نهوضها الاقتصادي يعد كابحا بوجه تسريع وتيرة تطوير العلاقة الايرانية مع مصر .

وفي سياق متصل فأن وجود ملفات مفتوحة مع انظمة سياسية معينة يمكن ان يؤثر على المواقف الايرانية ، فموضوع الطائفة الشيعية في البحرين وموقف السعودية المؤيد للنظام البحريني وقربها الجغرافي من الاحداث شكلت عوامل اسهمت في تحديد موقف ايران من التطورات السياسية في البحرين ، كما ان قضية اغتيال

الامام موسى الصدر عام ١٩٧٨ واتهام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي بذلك كان ايضا عاملا في تحديد الموقف الايراني من تطورات الاوضاع في ليبيا .

ثالثا : دور العامل الخارجي وتقييماته لتلك الثورات ، حيث ترى ايران ان الموقف الدولي في دعم الاحتجاجات في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا ليس ذاته فيما يتعلق بالاحتجاجات في البحرين التي تربطها علاقة قوية ومصلحية مع الولايات المتحدة الداعمة لبقاء الانظمة الخليجية .

والسؤال المطروح هنا هو ما حجم المكاسب التي حصلت عيها ايران والخسائر الايرانية المحتملة من هذه الثورات ، فبالنسبة للمكاسب الآنية يمكن اجمالها بالآتي :

١- توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيدا عن ازمة البرنامج النووي الايراني ومحاولة كسب المزيد من الوقت سواء لمواجهة الصعوبات التكنولوجية للبرنامج او زيادة مخزونها من اليورانيوم المنضب .
٢- تقليص حالة الاهمية والزخم التي حظيت بها حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية الايرانية لعام ٢٠٠٩ الامر الذي منح السلطات الايرانية الفرصة لتضييق الخناق على حركة الاعتراض عبر تحديد اقامة ابرز رموز هذه الثورة (مير حسين موسوي ومهدي كروبي) والتهديد بشن حملة اعتقالات في حال تنظيم تظاهرات جديدة .
٣- الاستفادة الكبيرة من ارتفاع اسعار النفط خاصة بعد وصول موجات الثورات الى ليبيا ، وبروز توقعات بأمتدادها الى دول نفطية اخرى .

اما الخسائر الآنية المحتملة فيمكن اجمالها فيما يأتي :

١- وقوع النظام الايراني في مأزق حرج ، فبقدر ما ساعدته الظروف الاقليمية في تضييق الخناق على المعترضين على نتائج الانتخابات الايرانية بقدر ما منحت الفرصة للأخيرة لاتخاذ خطوات عديدة بهدف احراج النظام الايراني مثل استغلالها تأييد النظام العلني للثورات العربية والمطالبة بتنظيم تظاهرات تأييد لها الامر الذي رفض من قبل النظام الايراني بحجة استغلاله قوى المعارضة الظرف الاقليمي من اجل تجديد نشاطها وتعبئة انصارها .
٢- استغلال بعض الاقليات الايرانية لا سيما الاقلية العربية للظروف الاقليمية التي تمر بها المنطقة لتفعيل مطالبها لمنحها حقوقها السياسية والاقتصادية بموجب الدستور .

٣- ان الثورات العربية خففت الى حد ما من صورة الامة الثائرة التي رسمتها ايران لنفسها والتي يمكن ان تكون نموذجا ملهما في الثورة على الانظمة السياسية الفاسدة في الدول المحيطة بها ، حيث ادعى المرشد الاعلى للثورة الاسلامية (علي خامنئي) بأن " الثورات العربية تستلهم روح ونموذج الثورة الاسلامية في ايران وبالتالي فهي استمرار لها " مما دعا زعيم حركة النهضة الاسلامية (راشد الغنوشي) الى الرد عليه بانه " ليس الخميني وتونس ليست ايران " اما حركة الاخوان المسلمين فردت بأن " الثورة المصرية ثورة شعبية خالصة ولا يستطيع احد ان ان ينسب الفضل لنفسه في القيام بها " .

ان الحقائق الجديدة التي خلقتها على الارض التغييرات التي احتثها الثورات العربية في المنطقة بغض النظر عن عدم نجاحها بشكل كامل في بعض الدول قد تحدث تغييرات لم تكن متوقعة من حيث التوقيت ، لكن هذا التغيير لن يكون بالسرعة التي ربما يتوقعها البعض ، لذا فأن ايران ستتأثر بهذه التغييرات التي ابرزها ان ميزة التفوق التي تدعيها ايران كونها المجتمع الانشط سياسيا في العالم السلامي قد انهته الثورات العربية لصالح النموذج التركي الاكثر ديناميكية وانجازا في الميادين السياسية والاقتصادية ، بل لربما تمهد الثورات العربية لظهور نموذج عربي اكثر ديمقراطية في الحكم واحتراما لحقوق الانسان وتمتعا بالحريات لينافس النموذج التركي .

ان نوع السلوك السياسي الايراني وطبيعته مستقبلا ستحدده بشكل كبير بعض الاعتبارات مثل طبيعة القيادات القادمة في دول ما بعد الثورات وتحالفاتها السياسية ومستقبل علاقتها مع كل من الولايات المتحدة والمشهد السياسي الايراني ، بمعنى هل ستتحرك ايران نحو نموذج اصلاحي شبيه او اقرب الى ذلك الذي حكم ايران للفترة ما بين ١٩٩٧ – ٢٠٠٥ ام ستبقى في قبضة القوى المحافظة ، ومواقف الانظمة العربية الجديدة من تطورات الملف النووي الايراني لا سيما بعد تفعيل قرار العقوبات والمساهمة اكثر من سياسة " عزل ايران " .

ان ايران ستكون حذرة في تعاملاتها مع بعض الدول العربية خاصة مصر حيث ستحاول كسر الجمود السياسي في العلاقة بينهما ، ومن غير المحتمل ان يحدث تغيير على المدى القريب لنوع السياسة التي تنتهجها حيال البحرين ، اما نتيجة مسار الاحداث في سوريا فأنها ستترك تداعيات غير مريحة لطهران في حال بقاء النظام او انهياره .